

فاعلية المساعدات
في منطقة تمر
بمنحنيات مهيرية عدة

نتائج مشاورات
المجتمع المدني
في المنطقة العربية



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

حول معدي التقرير:

«شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» هي شبكة إقليمية تعمل على ثلاث قضايا رئيسية في المنطقة العربية هي: سياسات التنمية، الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية، والعولمة والتجارة. وتضم الشبكة ٧ شبكات وطنية و ٢٧ منظمة غير حكومية من ١١ بلداً عربياً.

للاتصال:

مكتب «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» التنفيذي

بناية الزهيري، الطابق الرابع

وطى المصيطبة، منطقة الكولا

ص. ب.: 5792/14، المزرعة: 1105-2070

بيروت، لبنان

هاتف: (961) 366 319 1

فاكس: (961) 636 815 1

بريد إلكتروني: annd@annd.org

الموقع الشبكي: www.annd.org

يشكل هذا التقرير ملخص عن مخرجات المشاورات الاقليمية للمجتمع المدني حول فعالية المساعدات التي انعقدت في البحرين ما بين 24 و 27 أيار/2008.

قام الاستاذ ربيع وهبة (مصر) بترجمة التقرير من الانجليزية الى العربية
(rabie_w@yahoo.com)

المحتوى:

قضايا رئيسية ذات أهمية في مناقشة فعالية المساعدات

قضايا ذات أهمية خاصة للمجتمع المدني في المنطقة العربية

I. حول قضايا المشروطة، والملكية، والسيادة

I. أ. المشروطة.

I. ب. الملكية.

I. ج. السيادة

II. حول الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات.

III. حول دور المجتمع المدني.

III. أ. حول علاقة منظمات المجتمع المدني الدولية

والمحلية.

III. ب. حول علاقات منظمات المجتمع المدني والحكومات

الوطنية.

III. ج. الشراكات.

IV. حول إخفاقات المساعدات.

اختلاف في التوجهات والاراء بين ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني:

I. معنى البيئة المسيرة ونوع العلاقة الصحية التي ينبغي بلورتها بين

الحكومة والمجتمع المدني.

II. نوع الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في

التنمية.

III. شرعية منظمات المجتمع المدني.

IV. حول دور الصناديق الإقليمية للزكاة والأوقاف.

توصيات

حول مشاورات المجتمع المدني التي عقدت في المنامة، البحرين.

ملحق: توصيات منظمات المجتمع المدني من المنطقة العربية.

قضايا رئيسية ذات أهمية في مناقشة فعالية المساعدات

- تحقيق فهم واعتراف بالأدوار المختلفة لمنظمات المجتمع المدني كفاعلين في التنمية وكجزء من البنية والمسارات الدولية للمساعدات.
- مدى قابلية تطبيق إعلان باريس وحدود ذلك.
- فهم مؤسسات المجتمع المدني للمبادئ الجوهرية المستخدمة في إعلان باريس، بما في ذلك المشروطة، والملكية، والسيادة.
- الممارسة الرشيدة في صنع وتطبيق السياسات حول المساعدات.
- علاقة منظمات المجتمع المدني بنظيراتها على المستوى الدولي.
- دور منظمات المجتمع المدني مع الحكومات.
- علاقة منظمات المجتمع المدني بالهيئات المانحة.
- الصلة ما بين أجندة المساعدات والأجندات السياسية.
- السياق الذي تقدم فيه المساعدات ، كيف يتم تلقيها وبأية صيغة؟ وكيف يتم استخدامها وإدارتها ومن المنتفع منها وما الذي تضطر المجتمعات المحلية لتقديمه في مقابل تلقي المساعدات؟.

قضايا ذات أهمية خاصة للمجتمع المدني في المنطقة العربية

- كشفت الاجتماعات التشاورية حول فاعلية المساعدات في المنطقة العربية عن بعض النقاط التي تشكل أهمية كبيرة للمجتمع المدني في المنطقة، وتشمل:
- المفاهيم الواردة في إعلان باريس (المشروطة، الملكية، السيادة)؛
 - الشفافية، وإمكانية الحصول على المعلومات؛
 - دور المجتمع المدني وعلاقته بالحكومات ومنظمات المجتمع المدني الدولية؛
 - مفهوم الشراكات؛
 - إخفاق المساعدات.

I- حول قضايا المشروطة، والملكية، والسيادة:

I. أ. المشروطة

ينبغي لنا عند تحليل المشروطة أن نضع في الاعتبار أننا نعيش في عالم تهمين عليه نماذج الليبرالية، حيث يتطلب الأمر تناول السياق الكلي الذي تتدفق فيه المساعدات. فمشروطة المساعدات يمكن استغلاله ليصبح وسيلة للتعدي على السيادة. ومثل هذا النوع من المشروطة يؤثر سلباً على العمليات الديمقراطية على المستوى الوطني.

وبدلاً من المساعدات المشروطة، ثمة حاجة إلى إطار من الشراكة يستند إلى حكم ديمقراطي. وأساس هذه العلاقة يفترض أن تكون المسؤولية التشاركية والمتبادلة نحو الآثار والنتائج المترتبة عن استخدام المساعدات. وهذه الشراكة تميز ما بين مشروطة السياسات والممارسة الرشيدة الفعالة. وهي ترسي علاقة تعاقدية شفافة، مع مسؤوليات على جميع الأطراف، وتؤمن القدرة على مسائلة الأطراف بحكم التزامات مشتركة ومتشابهة. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى علاقة متزنة قائمة على الحوار والمسؤولية الحقيقية المتبادلة ما بين مانحي ومتلقي المساعدات.

على سبيل المثال، في حالة الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية ضمن الشراكة الأوروبية- المتوسطية، سيتطلب الأمر أن يوافق الطرفان على المؤشرات نفسها للمساءلة والمحاسبة (مثل كيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع حقوق المهاجرين وكيفية تعامل البلدان الجنوبية للمتوسط مع مسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان).

I. ب. الملكية

ينبغي أن تكون الملكية هادفة الى ملكية ديمقراطية واسعة تتضمن أطراف معنية عديدة ومختلفة وتشارك فيها منظمات المجتمع المدني بفاعلية. ولا يجب أن تكون الملكية مقصورة على الحاكم أو حكومة البلاد. يضطلع كل من البرلمان، والقضاء، ومكاتب المحاسبة الوطنية والمجتمع المدني بدور رئيسي في تعزيز الملكية.

لكن مفهوم الملكية في إعلان باريس يظل مشوهًا، حيث يربط خطط التنمية الوطنية بتصديق من البنك الدولي، في وقت تتعرض فيه تدخلات البنك الدولي لانتقادات شديدة من منطلق انها تعزز برامج التحرير الاقتصادي دون الاهتمام بالوقائع والأولويات المحلية.

وتتمثل إحدى الخطوات الضرورية نحو تعزيز الملكية في جعل نظام المشاورة مع المجتمع المدني آلية مقننة في جميع المراحل من وضع سياسات المساعدات وتنفيذها وتصميمها وتقييمها.

I ج. السيادة

تمثل قضية السيادة سلاح ذو حدين في المنطقة العربية، حيث تستخدمها الحكومات العربية للحد من الدور الذي يلعبه المجتمع المدني. فهذه الحكومات تفتح الباب أمام الفاعلين والمانحين الدوليين، بينما تحتكر المساعدات الأجنبية وتفرض حدوداً على إمكانية تلقي منظمات المجتمع المدني لهذه المنح. فضلاً عن ذلك، تستخدم هذه الحكومات هذا الدعم في تعزيز قبضتها على السياق الوطني وفضاءات تحرك المجتمع المدني.

وبالتالي، من الضروري خلق آليات ديمقراطية تخفف من قبضة الحكومة المحلية على المجتمع المدني وتعزز السيادة الوطنية على عمليات صنع القرار.

II. حول الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات:

إن الحق في الحصول على المعلومات وشفافية المعلومات الخاصة بالمساعدات تقع في جوهر القدرة على تحقيق أي تقدم في فاعلية هذه المساعدات. وتتناول أهداف الألفية للتنمية، خاصة الهدف الثامن، كم ونوع المساعدات وضرورة الشفافية والمحاسبة في هذا المجال. إلا أن هذه الاعتبارات تظل بدون مؤشرات، مما يجعل من الصعوبة رصدها وتعزيزها.

إن الشفافية لا يمكن أن تتحقق من خلال قانون حول الحصول على المعلومات؛ حيث ينبغي رصد التطبيق الصحيح لهذه القوانين. وبالتالي، توجد حاجة إلى بلورة مؤشرات ومقاييس تيسر عمليات الرصد في هذا الشأن.

بالإضافة إلى ذلك، فإن شفافية العملية الخاصة بالمساعدات تقتضي شفافية ومحاسبة من قبل منظمات المجتمع المدني في التعامل مع المساعدات التي تتلقاها، وهذا ما ينطبق أيضاً على المانحين الذين ينبغي عليهم توفير المعلومات من جانبهم وبلغة مفهومة وقابلة للاستخدام.

III. حول دور المجتمع المدني:

تعمل منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في سياق معقد، حيث لا يزال العديد منهم يسعى من أجل الحق في الوجود والعمل على نحو مستقل. علاوة على ذلك، فإن دور المجتمع المدني في كثير من البلدان غالبًا ما يكون قاصرًا على تقديم الخدمات وبناء القدرات، بينما يظل ضعيفًا على مستوى المدافعة الفعالة، والرصد، وتنقصه دور فعال للاتحادات والحركات الاجتماعية.

ويقتضي تناول فاعلية المساعدات أن تتولى منظمات المجتمع المدني دورًا أكثر فاعلية في العمل المتعلق بالسياسات العامة والرصد لعمليات المساعدة، وهو ما يستلزم حرية في الممارسة وإمكانية الحصول على المعلومات. وينبغي لجهود الرصد هذه أن تقيس مدى خدمة المساعدات لتحقيق أهداف التنمية الوطنية. وهنا، فإن تطوير الخبرة في عمليات رصد المساعدات هي قلب وجوهر القدرة على الدعوة للإصلاح في هذه العمليات.

وفي إطار هذه العملية تزداد أهمية قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بصورة أقرب إلى الفئات المجتمعية المختلفة، وبصورة أكثر فاعلية معًا، وإنتاج مزيد من البحوث. وبالتالي، ثمة قيمة إضافية في البحث في إمكانية تحقيق شراكة ثلاثية الأطراف مع القطاع الخاص والقطاع العام (متضمنًا البرلمان).

لكن مفهوم الملكية في إعلان باريس يظل مشوهًا، حيث يربط خطط التنمية الوطنية بتصديق من البنك الدولي، في وقت تتعرض فيه تدخلات البنك الدولي لانتقادات شديدة من منطلق أنها تعزز برامج التحرير الاقتصادي دون الاهتمام بالوقائع والأولويات المحلية.

III. أ حول علاقة منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية:

العلاقة بين المنظمات الدولية التي تعمل على المستوى الوطني ومنظمات المجتمع المدني الوطنية غالباً ما تواجه إشكاليات متعددة. فعندما تأتي منظمات المجتمع المدني الدولية لتعمل على مستوى وطني، غالباً ما تعمل كمنظمات مانحة وتخصص نصيب كبير من الموازنات لعملياتها الإدارية.

وكثير من الهيئات المانحة تفتح مكاتب إقليمية لها، لتنفذ من خلالها برامج وطنية، وغالباً ما تستحوذ بذلك على دور المنظمات الوطنية. وبالتالي، فإن الخبرة التي يمكن نقلها إلى المنطقة من خلال شراكة فعالة ما بين منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية لا نجدتها تتحقق. بل إن هذه المنظمات تنزع نحو منافسة الفاعلين المحليين في المجتمع المدني، وهو ما يخلق في الغالب توترًا وعلاقات غير صحية بين الطرفين. وفي بعض الحالات، تأخذ بعض هيئات الأمم المتحدة في التنافس من أجل الأموال مع منظمات المجتمع المدني، وبالتالي تستحوذ على دورها.

وفي أوقات الأزمة وعدم الاستقرار، ينتج عن تجاهل المنظمات الدولية لنصائح وأولويات منظمات المجتمع المدني المحلية انعدام للكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج. على سبيل المثال، في حالة لبنان، وأثناء حرب تموز ٢٠٠٦، شكلت نفقات فريق العمل في المنظمات غير الحكومية الدولية نسبة مرتفعة جداً من المساعدات التي خصصت للبنان. وقد تنافست هذه المؤسسات فيما بينها للحصول على الأموال وغالباً ما كررت العمل في مناطق كثيرة. فضلاً عن ذلك، فقد كانت المساعدات تذهب نحو الإغاثة دون الأخذ بعين الاعتبار بعد الاستدامة، وقضايا حقوق الإنسان، وقضايا النوع الاجتماعي في البرامج التي نفذت. وفيما يتعلق بهذا الأمر، ينبغي الإشارة إلى أن العديد من الهيئات الدولية غالباً ما تضع خطط لمواجهة الظروف الاستثنائية (contingency plans) باستشارات محدودة للغاية ودون أن تأخذ الخبرات المحلية في الاعتبار.

وفي حالة العراق، أخفقت كثير من الجهات المانحة الدولية في التمتع بالشفافية في عملها، وتعاملت مع منظمات المجتمع المدني على أساس المواقف السياسية والانتماءات الطائفية لهذه المنظمات.

وبينما نجد كثير من حكومات المنطقة العربية تيسر عمل المنظمات الدولية على المستوى المحلي، فإنها في الوقت ذاته تضع قيوداً على دور وعمل منظمات المجتمع المدني المحلية. وبالتالي، يمكن تحقيق منفعة من خلال التعاون وبناء التحالفات ما بين منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية لمواجهة هذه المسألة.

III. ب. علاقات منظمات المجتمع المدني بالحكومات الوطنية:

تشهد علاقة منظمات المجتمع المدني بالحكومات في المنطقة العربية سلسلة من الإشكاليات: (١) معظم الحكومات في المنطقة تفرض قيوداً على قدرة منظمات المجتمع المدني تلقي المساعدات، (٢) معظم البلدان العربية ينقصها إطار قانوني صحي وعملي ينظم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة ومن ثم تنقصها البيئة الممكنة للمجتمع المدني، (٣) النهج الاستبدادي/الأوتوقراطي للدولة يحد من عمل المجتمع المدني على جميع المستويات، (٤) بعض الحكومات تؤسس منظمات تزعم أنها من فاعلي المجتمع المدني المستقلين بينما هي ليست سوى مجرد أدوات للدولة، (٥) غالباً ما ترحب الحكومات في المنطقة بمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية عند عملهم على التنمية وتقديم الخدمات؛ ولكن عندما يأتي الأمر لقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، يكون هناك منظور تشكيكي حول دورهم.

في هذا السياق، يمكن للتسجيل/الإشهار الرسمي لمنظمات المجتمع المدني في بلدان مثل السودان، ومصر، والأردن، وغيرها، والتي تعد شرط مسبق لتلقي التمويل والمساعدات، أن يكون مؤشراً في ظروف عديدة على أن هذه المنظمات لا تملك استقلالية في عملها ودورها عن الحكومات. علاوة على أننا نشهد في المنطقة أن المنظمات غير الحكومية التي يرأسها أو يدعمها أحد أقارب قيادة الدولة تجذب أموالاً أكثر من المانحين، الأمر الذي يحد من التمويلات الموجهة إلى منظمات أكثر استقلالية وتقدمية.

ثمة حاجة في المنطقة العربية لنقاش حول دور الدولة، ل يتم على أساسه مناقشة أو صرح لعلاقة الدولة بالمساعدات الأجنبية. ويعد هذا شرط مسبق لمناقشة الشراكة الممكنة بين الحكومات والمجتمع المدني.

علاوة على ذلك، هناك أيضاً حاجة إلى حوار صريح مع الدول والهيئات المانحة، والتي غالباً ما تساعد مساعداتهم على تدعيم الوضع الراهن الذي تحد فيه الحكومات الأوتوقراطية من دور المجتمع المدني.

وهناك علامة استفهام كبيرة حول صحة العلاقة ما بين منظمات المجتمع المدني وصناديق التمويل التي أسسها أشخاص في حكومات أو عائلات ملكية حاكمة في المنطقة العربية، خاصة أن منظمات المجتمع المدني غالباً ما تعارض سياسات الأخيرة. هذه النوعية من العلاقات قد تحد من قدرة المجتمع المدني على العمل بفعالية للتأثير والتغيير في سياسات معينة. وهذا يقتضي المطالبة بمزيد من الوضوح في عمليات تقديم المساعدات من صناديق ومؤسسات التمويل العربية الإقليمية، وتبني النهج الحقوقي والتنموي من قبلها.

III. ج. الشراكات

تحمل الشراكات بين منظمات المجتمع المدني من بلدان الجنوب وتلك من بلدان الشمال أهمية خاصة في عملية رصد المساعدات وممارسة الدعوة والمدافعة من اجل فعالية المساعدات.

فالقدره على العمل معاً في شراكة ناجحة وفعالة تقتضي اتفاق الأطراف على معايير مشتركة لتقييم الأهداف بالاضافة الى فهم مشترك للقضايا التي يتم العمل عليها. ومن الضرورة أن يتم تطوير الشراكات وفق الحاجة اليها (needs-driven)؛ وبالتالي ينبغي أن يكون الأمر قائماً على ما تراه المنظمات المحلية كأولوية على المستوى الوطني.

فضلاً عن ذلك، فإن العمل في شراكات لإصلاح عمليات تقديم واستخدام المساعدات يمكن أن يستفيد من تحقيق ترابط وشراكة في عمل المنظمات المعنية بالحقوق السياسية والمدنية وتلك التي تعمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تقتضي الشراكات المستدامة بين منظمات المجتمع المدني من بلدان الجنوب وتلك من بلدان الشمال التأكيد على القيمة المضافة للمنظمات من بلدان الجنوب في سياق الشراكة. وكذلك، فإن الاخيرة تحتاج أن تطور من قدراتها، ومواردها البشرية والمعرفية والرؤية للبدائل التي يمكن تأمينها. كما من المفيد أن تتلقى دعماً، إذا تطلب الأمر، لبناء قدرات تمكنها من لعب دور فعال كشريك.

IV. حول إخفاقات المساعدات

هناك عدة إشكاليات غالباً ما تفضي إلى فشل في الاستفادة الفعالة من المساعدات، ومن بينها:

← ربط المساعدات بالسياسات الأجنبية والشروط المتعلقة بـ «الحرب على الإرهاب»، وهو ما يضر بعلاقات المانح والمتلقي ويحد من فاعلية المساعدات. فكثير من المانحين يتعاملون مع

المساعدات كوسيلة لخدمة سياسية قصيرة الأجل، مثل الترويج للتجارة الحرة أو المصالح العسكرية، بدلاً من السلام طويل الأجل والأهداف التنموية.

↔ استمرار الصراعات تجعل من المستحيل تحقيق تنمية مستدامة من خلال المساعدات. وحالة فلسطين بيان واضح على هذا الواقع. فالاحتلال وافتقاد الأمن يحدان من إطار استخدام المساعدات. على سبيل المثال، إذا تم بناء مدرسة من خلال المساعدات الخارجية التي تتلقاها فلسطين، وتم تدمير المدرسة على يد جيش الاحتلال، فإن المانح مستعد دائماً أن يعطي منحة أو قرض مرة أخرى لإعادة بناءها، في حين يرفض المضي في أي خطوة لإدانة العمل العسكري.

↔ نقص التعاون والتنسيق البناء بين المؤسسات الرصدية والإدارية المنخرطة في عمليات تلقي واستخدام المساعدات على المستوى الوطني.

↔ القدرات المحدودة لرصد المساعدات في اطار الموازنات الوطنية بالاضافة الى ملاءمة الموازنات مع أهداف التنمية وحقوق الإنسان. على سبيل المثال، تتلقى اليمن مبالغ مالية كبيرة من المساعدات من السعودية ودول عربية أخرى؛ ولكن من الصعب الحصول على معلومات حول كيفية استخدام هذه الأموال على المستوى الوطني. وكثير من هذه المساعدات تنتهي خارج الموازنات الوطنية وتستخدم من قبل مسؤولي الحكومة ممن لهم علاقات مع الدول المانحة.

↔ احتساب برامج بناء القدرات كجزء من المساعدات المالية الأجنبية الرسمية، بالرغم من أن هذه البرامج غالباً ما تكون غير ملائمة للحاجات على المستوى الوطني. وفي الحقيقة، مثل هذا التخصيص غالباً ما يعاد تدويرها في البلد المانح ولا تنفع البلد المفترض أنه "المتلقي".

↔ الفجوة بين القضايا التي تلقى رواجًا وتعزيزًا من قبل الجهات المانحة وبالتالي تخصص لها المساعدات، مثل العلاقات الأفضل بين منظمات المجتمع المدني والحكومات، وواقع إمكانات وفرص تحقيقها على المستوى الوطني. مثل هذا التخصيص للمساعدات غالبًا ما يكون غير فعال.

↔ غياب خريطة لرصد توزيع أموال المانحين وأين تذهب، وهو ما يفضي في الغالب إلى تداخل وتضارب في أنشطتهم. فالفروق ما بين المناهج والتقاليد التي تعتمدها المانحين من المتوقع أن تجعل هذا الضبط المطلوب بينهم أمرًا صعبًا.

↔ النظام العالمي والعلاقات التجارية، لاسيما نظام الدعم المشوه وسياسات الاغراق المعتمدة من قبل بعض البلدان المتقدمة، التي تفضي إلى تبديد الموارد والفرص المتاحة للدول النامية.

اختلاف في التوجهات والاراء بين ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

I. فهم البيئة الممكنة ونوع العلاقة الصحية التي ينبغي قيامها بين الحكومة والمجتمع المدني: غالبًا ما تعتبر الحكومات أنها تقوم بمهامها من خلال توفير الموارد المالية، مثل المواقع المكتبية، والتدريب لمنظمات المجتمع المدني. من ناحية أخرى، ترى منظمات المجتمع المدني أنه عندما يكون قانون الجمعيات مقيدًا حريتها في تلقي المساعدات المالية، فإن هذا الوضع يخلق عراقيل ويعوق أنشطتهم. ويشيرون الى أن الوزارات غالبًا ما تتولى دور منظمات المجتمع المدني من خلال القيام بتنفيذ برامج بناء القدرات والتدريب (الملاحظة هذه قائمة على مناقشة مع ممثلة وزارة التنمية الاجتماعية البحرينية).

II. نوع الإسهام في التنمية الذي يمكن للمجتمع المدني القيام به: من الواضح أن دور المجتمع المدني كما تتبغيه الحكومات محدودًا على

توفير الخدمة، بينما نجد أن استعدادهم لقبول دور المجتمع المدني في الانخراط بمجال السياسات العامة (الاستراتيجية، التطبيق، الرصد، التقويم) محدود جداً.

III. شرعية منظمات المجتمع المدني: غالباً ما ترى الحكومات أن عمل منظمات المجتمع المدني ينقصه الاستدامة ولا يمكن أن يعد مسؤولاً. وبالتالي، فإنها، أي الحكومات، ترى أن المساعدات الأجنبية ينبغي أن تدار من خلال المؤسسات الحكومية فقط، حيث تمثل الأخيرة جهة قابلة للمسائلة وتكون مسؤولة على المدى البعيد. ومن ناحية أخرى ترى منظمات المجتمع المدني أن لديها قيمة جوهرية إضافية فيما تعكسه من حاجات وأولويات محلية ويمكن أن تكون أكثر فعالية في تنفيذ المشاريع واستخدام المساعدات (هذه الملاحظة تستند إلى مناقشة مع ممثلة وزارة التخطيط من السلطة الفلسطينية).

IV. حول دور صناديق الزكاة والأوقاف الإقليمية: ترى الحكومات أن صناديق الزكاة والأوقاف تمثل فرصاً لتنشيط دعم المجتمع المدني وتعزيز استقلاله عن المساعدات الخارجية. ومن جانبها، تجد منظمات المجتمع المدني شديدة الارتياح فيما يتعلق بضوابط هذه المؤسسات، والتي تراها واقعة دائماً تحت قبضة النظم الحاكمة أو المؤسسات الدينية. وبالتالي، فإن هذه الأموال تستخدم وفقاً للهوية الدينية للمشاريع وليس وفق الكفاءة البرنامجية.

توصيات

نحو تحسين نظام المساعدات في المنطقة العربي؛

← بعض التوصيات من منظور الحكومات في المنطقة العربية (قائمة على مداخلات من الممثلين الرسميين من حكومة البحرين، والأردن، والسلطة الفلسطينية):

جزء من العمل نحو تحسين فعالية المساعدات يقتضي استيضاح أسس المبادئ الخمسة المتضمنة في إعلان باريس، والذي هو خطوة ضرورية لتعزيز ملكية اعلان باريس وتطبيقه لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

فضلاً عن ذلك، ان جزء من فاعلية المساعدات يتوقف على قدرة الحكومات على أن تكون واضحة بخصوص أولوياتها وتوجهاتها في سياسات التنمية الوطنية. وطالما ظلت الحكومات غامضة فيما يتعلق بخططها، فمن شأن المانحين أن يدفعوا بأجندتهم الخاصة على المستوى الوطني. فمن خلال التخطيط الأفضل يمكن للحكومات أن تكون قادرة على تنظيم برامج المساعدات الفنية التي تحصل عليها وفقاً للحاجات المحددة وطنياً.

يمكن للسياسات المتعلقة بتلقي واستخدام المساعدات أن تستهدف تحقيق مساعدات أكثر فاعلية على المدى القصير والمتوسط، ولكنها ينبغي أن تهدف الى تحقيق الاستقلال عن المساعدات على المدى الطويل. وهذا يقتضي تعبئة الموارد المحلية والوطنية، والتي تحتاج بدورها إلى تبني سياسات وطنية نحو إعادة التوزيع المتكافئ للثروة، وتحقيق تخفيض والغاء للديون، ووضع نظام تجاري أكثر عدلاً.

في مثل هذا الإطار، تقتضي الشراكة مع منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمحاسبة في برامجهم وعملهم.

← بعض التوصيات من منظور منظمات المجتمع المدني:

أي تقدم في اطار تحقيق إعلان باريس يقتضي آليات مشتركة تشاركية وشفافة تتطلب من كل الكيانات المعنية أن تطبق معايير وأهداف مشتركة. ويشمل هذا آليات لرصد ومتابعة تطبيق تعهدات المساعدات المالية. كما يجب ان تربط بهذه الآليات مؤشرات الأثر والأداء التي تعد ملائمة للبيئات المحلية، اخذين بعين الاعتبار أبعاد المساواة بين الجنسين والتدابير المناهضة للفساد في هذا الاطار. فضلاً

عن ذلك، أي شروط يمكن أن تكون مرتبطة باتفاقات المساعدات ينبغي أن تتناول فقط المسؤولية المشتركة نحو تحقيق حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وينبغي ألا تستخدم المساعدات لتبرير العدوان، أو الاحتلال، أو الهيمنة على الموارد المحلية.

ينبغي على المساعدات الخيرية أن تنهج سياسات أكثر توجهًا نحو التنمية. فضلًا عن أنه يجب تقييم المساعدات من خلال أثرها على أهداف الألفية للتنمية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمساواة في النوع الاجتماعي (متضمنًا ذلك سد الفجوات التي تعترى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية بين المرأة والرجل). وينبغي أن تخدم المساعدات تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، وتمكين المجتمعات المحلية عبر تدعيم القطاعات المنتجة في المنطقة، لاسيما الزراعة. وينبغي للمساعدات أن تركز أيضًا على تعزيز دور المرأة في القطاع الزراعي.

ينبغي أن نضع في الاعتبار أيضًا مواصفات العمل التنموي والإنساني أثناء استخدام المساعدات في فترات الصراع والازمات والحروب؛ فيجب أن تكون المساعدات مرتبطة بتقدم التنمية من خلال بناء رؤية شاملة تتوصل إلى حلول للصراع، وأيضا بناء سلام عادل وشامل.

ان للمنظمات التي تعيد منح المساعدات الرسمية (re-granting entities) هوية مزدوجة؛ بالتالي، لا بد من ان يتم مناقشة دورها واليات عملها في اطار إعلان باريس والتأكد من ان نشاطاتها تعكس مبادئ الاعلان. كذلك ينبغي أن تكون الحالة فيما يتعلق بالصناديق الإقليمية والوطنية، شاملة الزكاة والأوقاف ذات الانتماء الديني، وغيرها من المؤسسات التي أخذت بالظهور حديثا مثل صناديق التمويل والمؤسسات المانحة الحكومية وتلك المتخصصة في التنمية. كما يجب ان توضع الخرائط لرصد انتشار وتوزيع صناديق التمويل الخاصة هذه بهدف تجنب التكرار والتعقيد في إدارة المساعدات لدى الجهات المتلقية.

أي شراكة ثلاثية يطورها المجتمع المدني مع الحكومة والقطاع الخاص تقتضي بيئة قانونية وسياسية وإدارية ملائمة تضمن استقلال المجتمع المدني. وفي هذا الشأن، يكون الحق في الحصول على المعلومات حول المساعدات ضروري لتفعيل المشاركة من كل الكيانات المعنية، بما فيها المجتمع المدني. ومن خلال هذه العمليات، يمكن جعل الحكومة مسئولة عن وضع موازنة وطنية فعالة وقائمة على المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى أن هذه الشراكات تقتضي تعضيد المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص كمفتاح لمشاركته في عمليات التنمية.

[مرفق ربطا التوصيات المفصلة الصادرة عن منظمات المجتمع المدني التي شاركت في المشاورات الاقليمية حول فعالية المساعدات التي انعقدت في البحرين].

المشاوورات الاقليمية للمجتمع المدني حول فعالية المساعدات التي انعقدت في البحرين:

بدعوة من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبالتعاون مع مفوضية المجتمع المدني في جامعة الدول العربية وبالتعاون مع شبكة واقع المساعدات والوكالة الكندية للتنمية الدولية والجمعية البحرينية لحقوق الانسان، عقدت منظمات المجتمع المدني اجتماعا اقليميا تحضيريا للمنتدى الثالث رفيع المستوى حول فاعلية المساعدات والذي استضافته عاصمة مملكة البحرين المنامة ما بين 24 و 27 أيار/ 2008. وقد شارك في الاجتماع حوالي المئة مشارك من 16 دولة عربية (المملكة السعودية، قطر، اليمن، سلطنة عمان، الكويت، البحرين، الامارات العربية المتحدة، العراق، فلسطين، الاردن، لبنان، مصر، السودان، الجزائر، تونس والمغرب)، ضموا ممثلين عن منظمات من المجتمع المدني، ممثلين عن بعض الحكومات العربية، جهات مانحة، وخبراء، بالاضافة شارك ممثلون عن شبكات دولية واقليمية (شبكة واقع المساعدات، الراصد الاجتماعي، يوروستيب، مجلس التعاون الاقتصادي للتنمية، منتدى مونتريال الدولي، التحالف الدولي للموئل، مركز البنك للمعلومات، الاتحاد الدولي للعمال العرب، والاعاثة الاسلامية العالمية)، كما عدد من المنظمات الدولية الناشطة على صعيد المنطقة العربية مثل مؤسسة دياكونيا (السويد)، أوكسفام (بريطانيا)، الهيئة الكندية للتنمية الدولية، والهيئة الالمانية للتنمية.

توصيات اجتماع ممثلات وممثلي منظمات
من المجتمع المدني في البلدان العربية
مشاورات اقليمية حول فعالية المساعدات
٢٤-٢٧ أيار ٢٠٠٨

يُعرب المشاركون والمشاركات والمشاركون عن تقديرهم للجهود التي تبذلها البلدان والمؤسسات الدولية المانحة من اجل صياغة أفكار وآليات تساهم في تمويل التنمية وتساعد البلدان النامية على تحقيق اهداف الالفية.

وتقدر منظمات المجتمع المدني دعوتها للمشاركة في هذه العملية وبفعاليات المنتدى الثالث رفيع المستوى في أكرا/ غانا،

وتؤكد على دعم الجهود المبذولة في اطار المنتدى والاستعداد للمشاركة الفاعلة فيه، وعلى اهمية نقل هذه التوصيات وتوصيات قمة أكرا/ غانا الى القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية للتنمية التي ستعقد في دولة الكويت في شهر يناير 2009 بالتعاون مع مفوضية المجتمع المدني في جامعة الدول العربية.

ويشكر اللجنة الاستشارية ولجنة التسيير الدولية على جهودهما في دعم وانجاح هذا الاجتماع من خلال توفير اوراق العمل والابحاث الضرورية والمشاركة في أعمال الاجتماع الاقليمي.

ويشدد المشاركون والمشاركات على ضرورة تعزيز التعاون مع المجتمع المدني كشريك رئيسي في عملية التنمية، وعلى ان تلازم الديمقراطية والعدالة والسلام والتنمية ومحاربة الفقر والمساواة في النوع الاجتماعي في اطار المساعدات هي مسألة ضرورية ويتوقف عليها نجاحها وفعاليتها،

وعليه فقد تم اقرار الملاحظات والتوصيات التالية:

١- لوحظ غياب رؤية تعتمد أسس ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية في مجال المساعدات مما يهدد بتعميق الازمات الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فان المنظمات المشاركة تشدد على ان تقاس فعالية المساعدات بمدى قدرتها على تحقيق اهداف الالفية مع الاخذ بعين الاعتبار تناغم عملية المساعدات ونتائجها مع العدالة الاجتماعية، المساواة في النوع الاجتماعي، وحقوق الانسان.

٢- كما لوحظ غياب اليات تضمن تنفيذ بنود اعلان باريس وتلزم كافة الاطراف المعنية بتطبيق المبادئ والمعايير والاهداف المتضمنة فيه. وعليه فانها تدعو الى اعتماد اليات فعالة تركز على المشاركة والشفافية.

٣- التأكيد على ضرورة ان يؤخذ في الاعتبار خصوصية العمل التنموي والانساني في ظل النزاعات، والدور المحوري الذي تضطلع به منظمات المجتمع في هذا الاطار. مع التأكيد على ضرورة ربط مساعدات الاغاثة بالعملية التنموية من خلال تطوير رؤية تنموية شاملة تولي اهتماما لفض النزاعات وبناء السلام العادل والشامل والسلم الاهلي في بلدان المنطقة.

٤- التأكيد على ضرورة تعزيز الملكية الديمقراطية، التي تتحقق من خلال مشاركة اصحاب الشأن في العملية التنموية.

٥- ضمان الحق في الوصول الى المعلومات لتفعيل مشاركة كافة الاطراف بما في ذلك المجتمع المدني. ويتضمن ذلك انشاء آلية فعالة لضمان تنفيذ هذا الحق.

٦- توفير مناخ قانوني وسياسي لتكريس استقلالية المجتمع المدني بما يشكل عاملا حاسما لضمان فعالية المساعدات وتحقيق اهداف التنمية.

٧- ضرورة تعزيز التواصل والتفاعل بين كافة الاطراف الفاعلة والمؤثرة في صياغة الاستراتيجيات الوطنية ويشمل ذلك المجتمع المدني بتنوعه ومختلف فئاته، والبرلمانات والقطاع الخاص والحكومة، على أن يحافظ كل طرف على استقلالته ودوره.

٨- تشكل المشروطيات عائقا امام فاعلية المساعدات، ويجب في حال وجودها ان تركز على مبادئ حقوق الانسان والتكافؤ بين الشركاء، وعلى أن تتضمن الاتفاقيات والعقود الخاصة بالمساعدات بنودا تؤكد على احترام حقوق الانسان، والمساواة في النوع الاجتماعي وعلى أن يكون الالتزام بهذه المبادئ متبادلا وألا تعتمد المساعدات لتبريري شكل من أشكال الانتهاك والعدوان والاحتلال والهيمنة على الثروات الوطنية.

٩- لحظ المشاركون تزايد في دور المؤسسات المانحة في المنطقة العربية، مثل المؤسسات المانحة الحكومية وتلك المتخصصة في التنمية. شدد المشاركون على اهمية التزام هذه الجهات بالمبادئ والتوصيات التي دعت اليها المنتديات التي ناقشت فعالية المساعدات، بالاضافة الى الالتزام توجهات تموية مبنية على الاولويات الاقليمية وتلك المتعلقة بمشاريع التعاون والتكامل الاقليمي في المنطقة العربية. كما نادى المشاركون بالالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساوات الجندرية.

١٠- ضرورة التركيز على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، والتركيز على القطاعات الانتاجية لاسيما الزراعة من اجل تلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين والمواطنات. وفي هذا السياق يجب اجراء اصلاحات تستجيب للاحتياجات والتحديات الداخلية على ان تكون اصلاحات شاملة في اطار دولة الحق والقانون والمؤسسات.

١١- نشر وتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية كعنصر ضروري لدعم عمليات التنمية واشراك القطاع الخاص كطرف واع ومسؤول في هذه العملية.

١٢- يشكل الفساد بكافة اشكاله بما في ذلك المرتبط بالمساعدات عائقا امام عملية التنمية ومن هنا ينبغي تطوير آليات ناجعة للمساءلة والمحاسبة والمكاشفة.

١٣- تؤكد المنظمات، لضمان فعالية المساعدات، على ضرورة تطوير مؤشرات لقياس الاثر والاداء تتناسب والبيئات المحلية.

١٤- أكد المشاركون على ضرورة تطوير الية فعالة لتطوير مراقبة ومتابعة تطبيق الالتزامات من قبل المانحين بناء على توجيهات اعلان باريس.